ولقد كانت اجراءات الضم الاسرائيلية متسرعة الى درجة كادت اسرائيل تقع معها في ورطة كبيرة. فقد اتضح، على سبيل المثال، ان تلك الاجراءات تؤدي الى سريان مفعول قانون املاك الغائبين، الذي كانت اسرائيل استغلته لمصادرة أملاك الوقف الاسلامي، ومن ضمنها حتى المساجد، الواقعة في المنطقة المحتلة سنة ١٩٤٨، على أملاك الوقف في القدس القديمة أيضاً، مما قد يعني مصادرتها. كذلك اتضح، مثلاً، ان الشركات والتعاونيات المسجلة في القدس كافة، او التي لها فروع هناك، اضافة الى كل من يتعاطى عملاً يتطلب ترخيصاً، كأصحاب الحوانيت او الصيدليات، وكذلك المحامين والمهندسين والأطباء والصيادلة وغيرهم، لا يستطيعون مزاولة أعمالهم وفق الأوضاع القانونية الجديدة. ولذلك أُصدر قانون جديد، سنة ١٩٦٨، وادخلت عليه، في السنتين التاليتين، تعديلات عديدة، بهدف ايجاد حلول للمشاكل العملية الملحة، المتعلقة بسير الحياة اليومية عموماً، دون ان يسفر ذلك عن تقديم أي «تنازلات» سياسية للسكان العرب، أو أي نوع من «الاعتراف» بهم.

وجاءت هذه القوانين الاضافية، الصادرة خلال السنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠، والتي عدّلت، أيضاً، سنة ١٩٧٣، لتدعم الرأي السابق القائل بأن ضم مدينة القدس القديمة الى اسرائيل لا يعني تحويل سكانها الى مواطنين اسرائيليين، يحق لهم الحصول على الجنسية الاسرائيلية، بل أنهم يعتبرون، على الرغم من ذلك، مواطنين اردنيين. فقد حظرت هذه القوانين، مثلاً، على المحاكم الاسرائيلية، سواء أنظامية كانت أم غير نظامية، الالتفات الى الحجة القائلة بأن احد سكان القدس الشرقية هو عدو او من رعايا العدو، أي الاردن، مما قد يعرضه لفقدان حقوقه، الا اذ دفع بهذه الحجة المستشار القانوني للحكومة، الذي يقوم بدور المدعي العام في اسرائيل، او تم الدفع بها بموافقة خطية منه. واضافة الى ذلك، وعلى سبيل المثال أيضاً، وبما ان هنالك وظائف عمومية تشترط ان يكون المرشح لها حائزاً على الجنسية الاسرائيلية، فقد خوّل القانون رئيس الحكومة صلاحية اصدار أنظمة يعفى بموجبها، بالطريقة التي يتم تحديدها، سكان القدس الشرقية، او بعضهم، الذين قد يتقدمون الى ملء تلك الوظائف من ضرورة حيازة تلك الجنسية.

ولم يعترف عرب القدس باجراءات الضم الاسرائيلية لمدينتهم؛ كما ان اسرائيل، بدورها، لم تعترف بعدم اعترافهم بذلك. وراح كل من الطرفين يتصرف على هواه. فقد ابدى سكان المدينة عداء واضحاً تجاه الاحتلال، وأحجموا، عموماً، عن التعاون مع سلطاته، التي لم تعبأ بذلك، على كل حال، بل مضت قدماً في تنفيذ مخططاتها. فبعد الاعلان عن قرار الضم، سارعت اسرائيل الى حل مجلس البلدية العربية وأبعدت رئيسها الى الاردن؛ ثم راحت تضع المخططات المختلفة للسيطرة على المدينة وتهويدها. وفي هذا الاطار، صودرت، تدريجياً، المساحات الشاسعة من الأراضي العربية المجاورة للمدينة، واقيمت الاحياء السكنية اليهودية عليها، الواحد بعد الآخر، لتتبعها، فيما بعد، المصانع والورش ومراكز الخدمات، على اختلاف انواعها، في مسعى واضح لاحكام الطوق البشري، اليهودي، على المدينة بأسرها، من جهاتها كافة، ومن ثم نزع طابعها العربي، لجعلها «لائقة» لأن تكون مدينة «موحدة» عاصمة لاسرائيل.

وقد جوبهت الاجراءات الاسرائيلية بشأن ضم القدس القديمة بمعارضة واسعة، ليس عربياً فقط، بل ودولياً أيضاً. فقد أصدر مجلس الأمن، بالاجماع، القرار تلو الآخر في ادانة الاجراءات الاسرائيلية وشجبها واعتبارها لاغية كأنها لم تكن. كذلك، أصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة واليونيسكو وغيرها من المنظمات الدولية او الاقليمية المختلفة، قرارات مماثلة متعاقبة. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل انه عندما سنّت اسرائيل، سنة ١٩٨٠، قانوناً جديداً بشأن القدس، فُهم، خطأ،